جامعة المنوفية

مجلة بحوث
كلية الآداب

السنة ٢٧
العدد ١٠٦
الجزء الأول
يوليو ٢٠١٦م

دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب جامعة المنوفية

مفهوم "الإلحاق" في الصرف العربي

إعداد

أ.د/ محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

أستاذ اللغة والنحو والصرف بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز بجدة

web site : http // www.menofia.edu.eg e.mail: rjfa2012@gmail.com

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٧)

مفهوم "الإلحاق" فى الصرف العربى

إعداد

أ.د / محمد سعيد صالح ربيع الغامدى

أستاذ اللغة والنحو والصرف بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز بجدة

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مفهوم "الإلحاق" في الصرف العربي

أ. د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي
أستاذ اللغة والنحو والصرف بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

الملخص

تعرض هذه الورقة مفهوم الإلحاق الصرفي في قسمين رئيسين. فتعرض في أحد القسمين مفهوم الإلحاق كما استقر في أذهان الصرفيين، بحدِّه، وأركانه، والغرض منه، وأماراته، والأصول العامة المميزة له، وكذلك حصر الألفاظ التي قال القدماء: إنها ملحقة. وفي القسم الآخر تناقش الورقة المفهوم، في محاولة لوضعه في ميزان الدرس اللغوي، مع إبراز ما يشكل على المفهوم بحسب ما استقرت صورته في أذهان الدراسين قديمًا وحديثًا.

أولاً: الإلحاق في التراث الصرفي

من الأصالة والزيادة إلى الإلحاق:

قام علم "الصرف" العربي على أسس عدة، من بين أهمها: تمييز حروف الكلمات العربية الأصول من الحروف المزيدة فيها. فنبه أئمة الأقدمين على أهمية علم التصريف الذي هو ((أن تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلها أصول، فتتصرف فيها بزيادة أو نقصان، أو نقل من زمان إلى زمان))[1]. و((يَحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها))[2]. ولقد عُدَّت القدرة على التمييز بين الحرف

---

١ التتمة في التصريف ص ٢٧ ـ ٢٨.
٢ المنصف ١ /٢.

الأصلي والحرف الزائد في بعض المواضع الغامضة أهم ما به يعرف حُذّاق الصرفيين، وبه يتميزون عن ضعافهم. بل لقد ذكر بعض الأقدمين في بعض كتبهم . استدلالا على غموض علم التصريف . سقطاتٍ لعدد من العلماء الأجلاء فيه، نحو ما يحكى عن أبي عبيد من أنه جعل "مندوحة" مشتقة من "انداح"، وعن أبي العباس ثعلب مثلا أنه جعل "أسكفة الباب" من "استكف"، و"تنور" من "النار"، وكل ذلك باطل[٣].

وقد اقتضت أهمية معرفة الزوائد والأصول أن يتوصل الصرفيون إلى تعيين الحروف التي تزاد، ومواضع زيادة الحرف، ومعاني الزيادة، وأغراضها، وعدد حروف الأبنية التي يزاد عليها حروف أخرى، ومن ثم تعيين أبنية المجرد والمزيد. واقتضى ذلك كله أن يُتوصل إلى قوانين عامة يعرف بموجبها الأصلي والزائد. وهذا كله مشهور معروف في كتب الصرفيين، ولا حاجة هنا إلى تفصيل القول فيه. غير أننا هنا سنضطر إلى إجمال ذكر مُثُل الأبنية، وحروف الزيادة، والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الزائد والأصلي؛ لعلاقة ذلك بما سمي في اصطلاح الصرفيين بـ "الإلحاق". وسنقف من خلال الدراسة على أثر التصور الصرفي للزيادة في نشوء هذا المفهوم.

أما حروف الزيادة فعشرة، مجموعة في قولك: "سألتمونيها". وأما أدلة الزيادة فمع أن بعضهم حاول حصر مجموعها في ثمانية هي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير[٤]، يُلحظ أن الأمر يؤول في حقيقته إلى ثلاثة أدلة عليها المعتمد، هي: الاشتقاق وعدم النظير والغلبة[٥]. فدليل الاشتقاق هو أن يستدل من المعنى الذي يؤديه عدد من حروف الكلمة على الجذر الأصلي للمادة

---

٣ ينظر الممتع في التصريف ١ /٢٩ ـ ٣٠.
٤ ينظر الممتع ١ /٣٩ ـ ٤٠.
٥ ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٣٣.

ويحكم على ما عدا تلك الحروف بالزيادة. والتصريف إنما هو وسيلة عملية يُلجأ إليها لمعرفة الجذر المشتق منه وما زيد عليه، كما يدل من جهة ثانية على ما يسقط من الحروف المزيدة في بعض الصيغ. وينظر مع ذلك في كون الزيادة لمعنى تبعًا لما تؤديه الصيغة مع ذلك الحرف ومن غيره. أما عدم النظير فهو النظر فيما إذا ورد على الصيغة نفسها ألفاظ أخرى في لغة العرب. وأما دليل الغلبة فيقصد به غلبة زيادة الحرف في موضع ما بعينه من الكلمة[٦]. ويزاد الحرف لأغراض حصروها في: (مد الصوت، والتعويض عن محذوف، وتكثير الحروف، وإمكان الابتداء بالساكن، وإمكان الوقف على حرف واحد، وبيان الحركة أو الحرف، والزيادة لمعنى، والزيادة للإلحاق)[٧]. وواضح هنا أن الزيادة للإلحاق ليست للدلالة على معنى.

وأما الأبنية فيكفي أن نذكر هنا أبنية ما زاد مجردًا عن الثلاثة؛ لعدم الحاجة في هذا المقام إلى ذكر أبنية الثلاثي. فالاسم الرباعي له خمسة أبنية متفق عليها، هي: (فَعْلَل كجعفر، فِعْلِل كزبرج، وفُعْلُل كفلفل، وفِعْلَل كدرهم، وفِعَلّ كفطحل). واختلف في: (فُعْلَل كجخدب) إذ أنكره بعضهم كما سيأتي. وللخماسي أربعة أبنية، هي: (فَعَلَّل كسفرجل، وفُعَلِّل كخزعبلة، وفَعْلَلِل كجحمرش، وفِعْلَلّ كقرطعب). وزاد بعضهم: (فُعْلَلِل كهندلع)[٨]. أما في الأفعال فللرباعي المجرد صيغة واحدة، هي: (فَعْلَلَ كدحرج). وليس للخماسي إلا صيغ مزيدة.

وبالتأمل في عدد الأبنية المجردة نجدها قليلة جدًّا بالنظر إلى ما يقابلها من المزيدة. ومما لا شك فيه أن تقليل عدد الأبنية المجردة ما أمكن غرضٌ حرَص عليه النحاة أشد الحرص؛ لأن ذلك أدعى للضبط والإحكام. إذ حصروا المجرد الزائد عن الثلاثة فيما سمع عن العرب مما كانت حروفه جميعها من غير "حروف الزيادة" العشرة. ولذا كان وجود أحد العشرة في البناء ابتداءً مؤهلا لأن يعد زائدًا، فإذا وافق

---

٦ يرى الرضي أنه ينبغي تقديم دليل الغلبة على عدم النظير، فيكون ترتيب الأدلة: (الاشتقاق ثم الغلبة ثم عدم النظير). ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٥٨.

٧ ينظر الخلاصة الصرفية ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

٨ ينظر المنصف ١ /٣١.

دليلا من "أدلة الزيادة" المذكورة آنفًا قُطع بزيادته من غير تردد، ولزم عند ذاك البحث عن مسوغ له مما سمي عندهم بـ "أغراض الزيادة". فأما ما يطابق الأسس التي بنيت عليها أدلة الزيادة مطابقة تامة، كحرف المد في "سعيد، وعمود، وكتاب"؛ إذ يسقط في التصريف، ولا ينافي دليل الاشتقاق، وحين لم يعثر على معنى للزيادة، ولا على علة من علل الابتداء والوقف الاضطرارية، فقد قيل: إن غرض الزيادة فيه مد الصوت. وأما نحو واو "جوهر" في الاسم مثلاً ونحو ياء "سيطر" في الفعل فقد قيل فيه: للإلحاق بنحو جعفر ودحرج. وقد يُعَبَّر عن غرض الزيادة إن لم يوجد النظير بأنه: لتكثير الكلمة، أو زيادة لغير معنى، أو لغير إلحاق. وذلك كله أحسن عندهم من تكثير الأبنية؛ لئلا يؤدي إلى خرقٍ متسع. يقول ابن يعيش بعد تعداد أبنية الاسم الخماسي المجرد الأربعة: ((وقد ذكر محمد بن السري بناءً خامسًا، وهو "هُنْدَلِع" لبقلة. وأحسبه رباعيًّا والنون فيه زائدة؛ ولو جاز أن يُجعل "هُنْدَلِع" بناء خامسًا لجاز أن يُجعل "كَنَهْبُل" بناءً سادسًا، وهذا يؤدي إلى خرق متسع))[٩].

ولعل غرض تقليل الأبنية المجردة ما أمكن، وإمكان تخريج أي حرف من الحروف العشرة في اللفظ على الزيادة، والتعويل على قانون النظير، تضافرت جميع هذه الأمور في تهيئة الظروف العلمية التي نشأ فيها القول بالإلحاق بمفهومه الاصطلاحي عند أهل الصناعة الصرفية. ولذا يحسن أن نقف على الملامح التي تعين صورة "الإلحاق" كما استقرت في أذهان الدارسين، وعلى الأبنية المتفق على أنها من صيغ الإلحاق والمختلف فيها، والأصول العامة التي اعتُمد عليها في تعيين المفهوم وتميزه عن غيره، ثم نناقش انطلاقًا من ذلك كله حقيقته، وهو ما ترمي هذه الدراسة إلى الوفاء به.

---

٩ شرح الملوكي ٢٩.

مفهوم الإلحاق، وأركانه، وغرضه، وأماراته:

استعمل قدماء النحويين لفظ "الإلحاق" بمعناه اللغوي، أي: أن يراد بإلحاق الشيء بالشيء أن يصير مثله أو مشابهًا له. فهذا سيبويه يورد اللفظ كثيرًا بهذا المعنى، ومن ذلك قوله في تعريب الكلمات الأعجمية وإلحاق نسبها بالعربية: ((اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه بكلامهم، وربما لم يلحقوه))[١٠]. وهذا ونحوه كثير في كتاب سيبويه، وهو ما يوافق ما استعمله العرب ونصت عليه المعاجم العربية في مادة "لحق" من معاني: إتباع الشيء الشيء، وإلصاقه بغيره، وإدراك الشيء أي: اللحاق به[١١].

ويبدو أن الدلالة اللغوية للكلمة تدرجت مع النحاة إلى أن وصلت بالمفهوم آخر الأمر إلى ما عبر عنه ابن جني بقوله: ((إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به؛ لضرب من التوسع في اللغة. فذوات الثلاثة يُبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة))[١٢]. وزاد ابن مالك المفهوم الاصطلاحي إيضاحًا حين قال في الزائد الذي للإلحاق: ((ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنًا لما فوقه، محكومًا له بحكم مقابله غالبًا، ومساويًا له مطلقًا في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمن زيادته إن كان مزيدًا فيه، وفي حكمه، ووزن مصدره الشائع إن كان فعلاً))[١٣]. وسيتبين من خلال الصفحات القادمة أن المفهوم الذي ينطبق عليه هذا الحد الذي حدَّ به ابنُ مالك وغيرُه الإلحاقَ قد استقر في أذهان النحاة المتقدمين كالخليل بن أحمد وسيبويه ومن جاء بعدهما بالصورة نفسها التي أوجزها متأخرو النحاة في هذا الحد ونحوه. وبذا خرج المفهوم في صورته الاصطلاحية الصناعية عن المعنى اللغوي بالكلية؛ إذ لم يعد مجرد تشابه صورتي كلمتين لفظًا في عدة الحروف

---

١٠ الكتاب ٤ / ٣٠٣.
١١ ينظر مادة (لحق) في الصحاح والجمهرة واللسان.
١٢ المنصف ١ /٣٤.
١٣ متن التسهيل في المساعد ٤ /٧١ ـ ٧٣.

وفي الحركات والسكنات، مع انتفاء محدِّدات المفهوم الاصطلاحي المعتد بها، مسوِّغًا للقول: إن لفظًا ما ملحق بآخر.

وصار للإلحاق بناء على الحد المذكور ثلاثة أركان: الملحق به والملحق وحرف الإلحاق. أما الغرض منه فمفهوم مما قال ابن جني في نصه السابق: إنه ضرب من التوسع في اللغة، وهو ما ردده عامة النحاة. أما أماراته فلعل أهم أمارتين له يعرف بهما وتميزانه عن غيره، غير موافقة الملحق للملحق به في التصرفات المختلفة، فك الإدغام مع موجبه، ووجود أبنية لحقتها علامات من علامات التأنيث، يمتنع القول فيها بالتأنيث لعلَّة تنقله من القول بتأنيثه وتوجب القول بإلحاقه بغيره[١٤].

الأصول العامة للإلحاق:

استنبط الدكتور مهدي القرني في كتابه (أبنية الإلحاق في الصحاح) من مجموع ما قاله الصرفيون في موضوع الألحاق بمفهومه الاصطلاحي عشرة أصول، رأى الباحث أنها تضع حدودًا واضحة للمفهوم كما استقر في أذهان الصرفيين، ومن خلال مجموعها يمكن معرفة الأساس الذي به يتحدد الإلحاق ويزول غموضه، فلا يلتبس به غيره. وأحسب أن الباحث قدَّمَ بجمع هذه الأصول من أشتات أقوال الصرفيين المتفرقة جهدًا يُحمد له. وأرى أنه قد وُفِّق في تلخيص ما حكم نظر الصرفيين إلى هذه القضية، فأدى إلى وضوحها وتميزها. غير أن هذه الأصول . وإن كنت أوافق الباحث فيما ذهب إليه من أنها الفاصلة في تعيين مفهوم الإلحاق كما ذكرت . لا تعني الجزم بأنها واضحة في وعي متكلمي اللغة كما هي في أذهان دارسيها. هذا إلى ما يمكن أن يُشكل على التسليم بهذه الأصول في الجملة. وسيأتي فيما يلي فضل بيان لذلك. وهذه الأصول هي[١٥]:

---

١٤ ينظر المغني في تصريف الأفعال ص ٦٤ ـ ٦٦.

[١٥] أبنية الإلحاق في الصحاح ص ٢٥ . ٥٩.

١ . الإلحاق يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف.

٢ . لا بد من وجود أصل يلحق به.

٣ . الإلحاق يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما.

٤ . زيادة الإلحاق تكون بحرف أو حرفين فقط.

٥ . لا تطرد الزيادة في إفادة معنى.

٦ . تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي.

٧ . لا تكون زيادة الإلحاق حرف مد إلا طرفًا.

٨ . يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة.

٩ . لا تكون زيادة الإلحاق عند أكثر الصرفيين صدرًا إلا بمساعد.

١٠ . لا يلحق في الأسماء إلا ببنية المفرد.

وكان ينبغي للباحث أن يزيد أصلا آخر، هو: لا يزاد للإلحاق إلا أحد حروف الزيادة العشرة، أو بتكرار حرف دون إدغام.

أبنية الإلحاق:

سبق أن الإلحاق لا يكون إلا في الأسماء والأفعال، فلا يلحق بالحروف. ولهذا يمكن تقسيم أبنية الإلحاق بحسب أنواع الكلمات الملحقة والملحق بها إلى قسمين: أبنية الإلحاق في الأسماء، وأبنية الإلحاق في الأفعال. وكذا لا بد من التنبيه هنا على أنه لا يزاد للإلحاق على الحروف الأصلية إلا أحد حروف الزيادة العشرة، إلا أن يكرر الحرف دون إدغام. وهو الأصل المشار إليه فيما سبق قريبًا.

وسأمضي في تعداد أبنية هذين القسمين، من خلال ما أحصته من الأبنية ثلاثُ دراسات، أحسب أن الجهود التي بذلت فيها تكاملت في محاولة الإحاطة بما أقره القدماء من أبنية الإلحاق. أول هذه الجهود هو عمل الشيخ عبد الخالق عضيمة، رحمه الله، في الفصل الخاص بـ "الإلحاق" من كتابه القيم "المغني في تصريف

الأفعال"، نشر دار الحديث عام ١٩٨٨م، مصورة عن الطبعة الثالثة عام ١٩٦٢م. وهو أوّل مَنْ (أرسى قواعد الإلحاق وجلا غوامضه ورفع مناره) كما يقول في كتابه المذكور[١٦]. وبذل جهدًا نادرًا في جمع أمثلة كثيرة من شتات كتب اللغة والصرف، ورتبها على ترتيب الأبنية. والثاني: بحث الدكتور صالح الوهيبي المنشور في مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ٢، المجلد الثاني، ١٤١٠هـ ص ٤٧٩ . ٥٠١)، بعنوان: ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي. غير أن ما يلفت النظر هو أن الباحث لم يشر إلى كتاب الشيخ عضيمة، وبدا أنه . مع شهرة الكتاب . لم يطلع عليه. وأما الدراسة الثالثة فهي دراسة الدكتور مهدي بن علي القرني، وهي في أصلها رسالة ماجستير طبعها في كتاب، بعنوان: "أبنية الإلحاق في الصحاح . دراسة وتحليل"، ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، سنة ١٤٢٠هـ. ومما يجعل الاعتماد على هذا الكتاب في إيراد أبنية الإلحاق هنا مهمًّا أن المؤلف استقصى ما في صحاح الجوهري مما يدخل في أبنية الإلحاق. ومعلوم أن الجوهري أراد بمعجمه هذا حصر ما ثبت أنه صحيح من الألفاظ التي تكلم بها العرب. ولذا عمدت في هذه الورقة إلى استخراج جميع ما ورد في الدراسات الثلاث من أبنية الإلحاق، لتتضمن الورقة حصرًا شبه تام لما قيل من الأبنية: إنه ملحق بغيره. وأرجو أن يسهم هذا في اكتمال ملامح صورة قصة الإلحاق.

أولاً: في الأفعال:

أ . الملحق بالرباعي المجرد نحو (دحرج):

١ . فَعْلَلَ، بتكرير اللام: جلبب وشملل.

٢ . فَوْعَلَ، بزيادة الواو ثانيةً: حوقل.

٣ . فَعْوَلَ، بزيادة الواو ثالثةً: هرول.

---

١٦ المغني ص ٧٢.

٤ . فَيْعَلَ، بزيادة الياء ثانيةً: سيطر.

٥ . فَعْنَلَ، بزيادة النون ثالثةً: قلنس.

٦ . فَعْلى، بزيادة الألف رابعة: سلقى.

هذه الأوزان الستة تكاد كلمة الصرفيين تجتمع على الاتفاق على أنها من الأبنية المسماة في هذه الصناعة بـ "الملحقة". وهناك أبنية أخرى اختلف فيها، إذ أثبتها بعضهم وأنكر بعضهم الآخر أن تكون من باب الإلحاق، منها:

٧ . فَعْيَلَ، بزيادة الياء ثالثة: شريف. أورده عضيمة في كتاب المغني مع الأبنية التي عدها من هذا الباب[١٧]. وقال الوهيبي: ((لم يورد سيبويه هذا الوزن. وقد جاء في اللسان بالنون (شرنف). وجاء في الصحاح بالياء))[١٨].

٨ . فَنْعَلَ، بزيادة النون ثانية: دنقع. ويُلحظ هنا أن النون ثالثةً في (قلنس) التي مضى ذكرها لم يُعترض عليها كما اعترض على هذه.

٩ . فعْلَنَ، بزيادة النون رابعة: فرصن.

١٠ . هَفْعَلَ، بزيادة الهاء أولاً: هلقم. وذكر ابن جني أن ما فيه الهاء من أوله، كهذا الوزن، ومن الأسماء ما هو نحو هِبْلَع وهِجْرَع، الهاءُ فيه أصلية. وعزا هذا الرأي إلى أكثر أهل العلم[١٩]. فعلى هذا تكون زنة هذا البناء "فَعْلَلَ".

١١ . فَعْأَلَ، بزيادة الهمزة ثانية: برأل.

١٢ . فَعْلَمَ، بزيادة الميم رابعةً: قصلم.

١٣ . فَعْمَلَ، بزيادة الميم ثالثة: قصمل.

---

١٧ المغني ص ٦١.
١٨ ظاهرة الإلحاق ص ٤٩٠.
١٩ المنصف ١ /٢٦.

١٤ . فَمْعَلَ، بزيادة الميم ثانيةً: حمظل.

١٥ . مَفْعَلَ، بزيادة الميم أولاً: مدرع. وأنكره طائفة من بينهم ابن يعيش[٢٠]، والرضي[٢١]، وغيرهما[٢٢]. وحجة المنكرين أن الميم في نحو تمسكن وتمدرع تُوهم فيها الأصالة.

١٦ . تَفْعَلَ، بزيادة التاء أولاً: ترمس.

١٧ . فَعْلَلَ، بزيادة اللام ثالثة (وليس مكررَ اللام كالوزن الذي سبق في رقم ١): حَذْلَقَ. أثبته الجوهري في مادة (حذق) قال: ((ويقال: حذلَقَ الرجل، بزيادة اللام، وتحذلَقَ: إذا أظهر الحذق، وادعى أكثر مما عنده))[٢٣].

ب . الملحق بالرباعي المزيد بحرف:

ينقسم هذا النوع إلى فرعين: أحدهما: أن يكون البناء من الملحقات أصلا، ثم تلحقه الزيادة. فذهب بعض النحاة إلى تسميته "ذا زيادة الملحق"، بمعنى: أن الوزن الملحق يقبل أن يزاد فيه حرف أو أكثر لمعنى كما يقبل ذلك الوزن الملحق به، نحو التاء في "تشيطن"؛ إذ زيدت أيضًا في "تدحرج" الملحق به لإفادة معنى المطاوعة. وعد آخرون نحو "تشيطن، وتجلبب، وتجورب" ملحقات بنحو "تدحرج". ويبدو أن المانع من عد نحو "تشيطن" ملحقًا بنحو "تدحرج" عند المانعين أمران، أحدهما: أن التاء جاءت لمعنى مطرد، وزيادة الإلحاق لا تطرد في إفادة معنى. والآخر: أنها في "تشيطن" في مقابلة مثلها في "تدحرج". وكلا الأمرين من موانع الإلحاق بحسب الأصول التي سبقت الإشارة إليها. كما يمكن القول أيضًا: إن التاء زائدة على الملحق، وهو "شيطن" الملحقة بـ "دحرج"، وقد تحقق الإلحاق بغير التاء. أما المجوزون لعدِّ ذلك من الإلحاق فقد نظروا إلى الاتفاق في تصرفات ما عدوه ملحقًا وما عدوه ملحقًا به، وهو مناط

---

٢٠ شرح المفصل ٧ /١٥٥ ـ ١٥٦.
٢١ شرح الشافية ١ /٦٨، ٢ /٣٣٦ ـ ٣٣٧.
٢٢ ينظر مثلا: المنصف ١ /١٢٩ ـ ١٣٠، الخصائص ١ /٢٢٩، التبصرة والتذكرة ٢ /٨٠٤.
٢٣ الصحاح مادة (حذق)، وينظر أبنية الإلحاق ص ١٨٦.

الاعتبار في الباب كله. ولهذا رأى بعضهم أن لا مسوغ لاستثناء نحو تمسكن وتمدرع من باب الإلحاق[٢٤]. ولهذا أيضًا جعل الزمخشري نحو "تغافل" و "تكلَّمَ" بتدحرج، كما سيأتي.

جـ الملحق بالرباعي المزيد بحرفين:

الملحق بـ (افْعَنْلَلَ) نحو (احرنجم):

١ . افْعَنْلَلَ، بتكرير اللام: اقعنسس.

٢ . افْعَنْلَى، بزيادة الألف أخيرة: اسلنقى.

وقد قصر الشيخ عضيمة الملحق مزيد الرباعي من الأفعال على هذين الوزنين[٢٥]. وأثبت القرني الوزنين التاليين:

٣ . افْعَنْمَلَ، بزيادة الميم: اهرمَّعَ، على رأي الجوهري. وأصله: اهرنمع، فأدغمت النون في الميم، كما حصل في امّحى[٢٦].

٤ . افْعَنْلأ، بزيادة الهمزة أخيرة: اجلنظأ[٢٧].

الملحق بـ (افْعَلَلَّ) نحو (اقشعرَّ):

١ . افْوَعَلَّ، بزيادة الواو ثانيةً: اكوهدَّ. وجعله عضيمة قليلا، إذ يقول: ((ألحق بعضهم باقشعر: اكوهدَّ الفرخُ، إذا ارتعد. وهو غير مشهور))[٢٨]. وقد عد الجوهري وابن جني قولهم: "اكوألَّ الرجل" من هذا الباب، أي: افوعَلَّ[٢٩].

٢ . افْعَأَلَّ، بزيادة الهمزة ثالثة: اخضألَّ.

---

٢٤ ظاهرة الإلحاق ٤٨٩.
٢٥ المغني ٦١ ـ ٦٢.
٢٦ ينظر الصحاح هرع، أبنية الإلحاق ٣٤٩.
٢٧ ينظر الصحاح جلظ، أبنية الإلحاق ٣٤٧.
٢٨ المغني ٦٢.
٢٩ ينظر الصحاح كأل، المنصف ١ /٨٩.

٣ . افْلَعَلَّ، بزيادة اللام ثانية: ازلغب، على رأي الجوهري وابن القطاع وأبي حيان[٣٠]. وذكره الفيروزابادي في (زلغب)، وقال: ((هذا موضعه لا زغب))[٣١].

٤ . افْمَعَلَّ، بزيادة الميم ثانية: اسمأدَّ، على ما ذكره الزبيدي[٣٢].

ثانيًا: في الأسماء:

أ . الملحق بالرباعي المجرد:

الملحق بـ (فَعْلَل) نحو (جَعْفَر):

١ . فَعْلَل، بتكرير اللام: قردد

٢ . فَيْعَل: زينب.

٣ . فَوْعَل: كوكب.

٤ . فَعْوَل: جدول.

٥ . فَنْعَل: حنظل.

٦ . فَعْلَن: ضيفن.

٧ . فَعْلَى: علقى.

٨ . فَعْلَل، بزيادة اللام أخيرة: عبدل.

هذا ما استخرجه الشيخ عضيمة[٣٣]. واستظهر غيره الأبنية الأخرى التالية:

---

٣٠ ينظر أبنية الإلحاق ٣٥٠ ـ ٣٥١.
٣١ القاموس المحيط مادة زلغب.
٣٢ تاج العروس مادة سأد.
٣٣ المغني ٧٢.

الوهيبي والقرني:

٩ . فَعْلَم: عرزم، على رأي ابن دريد[٣٤]. وجلعم على رأي الجوهري[٣٥].

القرني:

١٠ . أفعل: أبلم. وقد منع أكثر النحاة وقوع حرف الإلحاق أولا بلا مساعد، وجعلوا ذلك أصلا من أصولهم، غير أن الرضي يجيزه. وقد عد الجوهري في الصحاح الهمزة زائدة في أبلم، وأوردها في بلم؛ فتكون للإلحاق على مذهب الرضي. ومثل ذلك البناء التالي:

١١ . تفعل: تألب.

١٢ . فَعْلَل، بزيادة اللام الأولى الواقعة ثالثةً، وغير مكرر اللام: عصلب[٣٦].

١٤ . فَلْعَل: جلسد.

١٥ . تَفْعَل: تولج، على رأي من قال بأنها تفعل من الولوج. وأكثرهم يرى أنها فوعل[٣٧].

١٦ . يَفْعَل: يعملة.

١٧ . فأعَل: شأمل.

١٨ . فَعْأَل: ملأك.

١٩ . فَعْلَت: سنبتة.

٢٠ . فَعْمَل: ذعمطة.

---

٣٤ الجمهرة مادة عرز.
٣٥ الصحاح جلع، وأبنية الإلحاق ١٢٢.
٣٦ الصحاح عصب.
٣٧ انظر مثلا: التعليقة ٥ /٩ ـ ١٠، المنصف ١ /٢٢٦، سر الصناعة ١ /١٤٦،

٢١ . فَمْعَل: صَمعر.

الملحق بـ (فِعْلِل) نحو (زيرج):

١ . فِعْلِل، بتكرير اللام: دِخْلِل.

٢ . فِعْلِم: دِلْقِم.

واكتفى عضيمة بهذين الوزنين، وزاد الوهيبي[٣٨]:

٣ . فِعْلِن: فرسن.

٤ . فِنْعِل: خِنْصِر.

وزاد القرني عن الصحاح:

٥ . فِعْلئ: غرقئ، على رأي الفراء، حيث يرى اشتقاقه من الغرق[٣٩].

٦ . فِعْلِيَة: زبنية.

٧ . فِئْعِل: زئبر.

٨ . فِمْعِل: صمرد.

٩ . إفْعِل: إبلم.

١٠ . تِفْعِل: تحلئ.

١١ . فِلْعِل: قلفع.

---

٣٨ ظاهرة الإلحاق ص ٤٩٣.
٣٩ أبنية الإلحاق ١٦٤.

الملحق بـ (قُعْنُل) نحو (بُرْثُن):

عضيمة:

١ . قُعْلُل، بتكرير اللام: سردد.

٢ . قُعْلُم: زرقم.

الوهيبي:

٣ . قُنْعُل: سنبل.

٤ . قُعْنُل: برنس.

القرني:

٥ . تُفْعُل: تُتفل.

٦ . أُفْعُل: أُبلم.

٧ . قُعْلُوَة: عُنصوة.

الملحق بـ (فِعْلَل) نحو (دِرْهَم):

١ . فِعْوَل: خِرْوَع.

٢ . فِعْيَل: عثير.

٣ . فِعَّل: قنَّب.

٤ . فِعْلى: معزى.

الوهيبي:

٥ . فِنْعَل: جِندب.

القرني:

٦ . إفْعَل: إشفى.

الملحق بـ (فِعَلّ) نحو (قِمَطْر):

عضيمة:

١ . فِعَلّ: خِدَبّ.

٢ . فِعَلْن: بِلَغْن.

٣ . فِيَعْل: صيهم.

الوهيبي:

٤ . فِوَعْل: جورّ[٤٠].

القرني:

٥ . فِلَعْل: طلحف.

المُلحق بـ (فُعْلَل) نحو (جُخْدَب):

لم يثبت بعض النحاة وزن (فُعْلَل) في أبنية المجرد أصلا. ولهذا لا يوجد على مذهب هؤلاء المنكرين أوزان مزيدة ملحقة به، وسيأتي تفصيل المسألة. أما على قول من أثبت هذا الوزن فإن الأوزان الملحقة به هي:

٤٠ ما في الصحاح واللسان والقاموس هو أن "جِوَرّ" زنته "فِعَلّ"؛ إذ الواو أصل، والمكرر اللام.

عضيمة:

١ . فُعْلَل، بتكرير اللام: قُعْدَد.

٢ . فُنْعَل: جندب.

الوهيبي:

٣ . فُعْيَل: عليب.

القرني:

٤ . تُفْعَل: تُرخَم.

٥ . فُعْلى: بُهْمى.

ب . الملحق بالخماسي المجرد:

الملحق بـ (فَعَلَّل) نحو (سَفَرْجَل):

عضيمة:

١ . فَعَلَّل، بتكرير اللام: سبهلل.

٢ . فَعَنْلَل: غضنفر.

٣ . فَعَلْعَل: صمحمح.

٤ . فَعَوْعَل: عثوثل.

٥ . فَعَيْلَل: سميدع.

٦ . فَعَوْلَل: صنوبر.

٧ . فَعَنْلى: حبنطى.

٨ . فَعَلَّل، بتضعيف اللام الأولى: عملَّس.

٩ . فَعَوّل: عطوّد.

١٠ . فَعَلْوَل: كنهور.

١١ . فَعَنْعَل: سجنجل.

١٢ . فَعَلَّى: حبركى.

١٣ . فَعَيَّل: هبيَّخ.

١٤ . يَفَنْعَل: يلندد.

١٥ . أَفَنْعَل: ألندد.

١٦ . فَعَلْنى: عفرنى.

١٧ . فَوَعْلَل: كوألل.

القرني:

١٨ . فَعَيْلأ: طفيشأ.

١٩ . يَفَعْفَل: يرمرم.

٢٠ . فَوَنْعَل: زونكل.

٢١ . فَعَنَّل: عجنَّس، على رأي أبي حيان[٤١].

٢٢ . فَعَنْلل، مكرر اللام:عفنجج.

---

٤١ ينظر أبنية الإلحاق ٢٠٩، ٢١١.

٢٣ . أَفَعْفَل: ألملم.

٢٤ . فَلَعْلَل، بتكرير في موضع الثاني والرابع: حبلبس، من: حلبس.

٢٥ . فَلَعَّل: قَلَمَّس، على رأي الجوهري، خلافًا للفارابي[٤٢].

٢٦ . فَمَعْلَل: همرجل.

٢٧ . فَوَعَّل: زونَّك، على رأي.

٢٨ . فَعَنْلأ: طفنشأ.

٢٩ . فَعَيْعَل: خفيفد.

٣٠ . فَعَلْنَل: خدرنق.

٣١ . فَعَلَّم: صلخدم.

٣٢ . يَفَنْعَل: يلنجج.

٣٣ . فَعَيْلَل، مكرر اللام: خفيدد.

الملحق بـ (فِعْلَلّ) نحو (جِرْدَحْل):

عضيمة:

١ . فِعْلَوْل: فردوس.

٢ . فِنْعَلْو: حنطأو.

٣ . فِعَوْل: سنّور.

٤ . إفْعَوْل: إردون.

---

٤٢ ينظر: أبنية الإلحاق ٢١٧.

٥ . إنْفَعَل: إنفحل.

٦ . إفْعَلّ: إردبّ.

٧ . فِعْوَلّ: عثولّ.

٨ . فِعْيَوْل: كديون.

٩ . فِعَّلّ: عِلَّكْد.

١٠ . فِعْلَلّ: قرشبّ.

الوهيبي:

١١ . فِعْيَلّ: قطيمّ.

١٢ . فِنْعَلّ: قِنْفَخْر.

القرني:

١٣ . فِنَّعْل: صنّبر.

١٤ . فِعْلَنّ: سمعنة.

١٥ . إفْعَنْل: إسفنط.

١٦ . فِعْلأو: قندأو.

١٧ . فِعْأَلّ: خنّأبة.

١٨ . فِعْلَمّ: قلحمّ.

١٩ . فِعْنَوْل: غرنوق.

الملحق بـ (فُعَلِّل) نحو (قُذَعْمِل):

عضيمة:

١ . فُعَلْعِل: ذرحرح.

٢ . فُعَلِّيَة: سلحفية.

٣ . فُعَلْنِيَة: بلهنية.

ولم يورد الوهيبي أوزانًا ملحقة بهذا الوزن، بل قال: ((لم يورد سيبويه بما كان من الخماسي على وزن "فُعَلِّل" نحو "قُذَعْمِل" و"جُبَعْثِن" من الأوصاف. وجوَّز الرضي أن يكون "عُلابِط" ملحقًا بهذا الوزن. وهو بعيد؛ لأن حرف المد حشوًا لا يُلحق الكلمات بغيرها))[٤٣].

القرني:

٤ . فُعَنْلِيَة: قلنسية.

الملحق بـ (فَعْلَلِل) نحو (جَخْمَرِش):

عضيمة والقرني:

١ . فَنْعَلِل: هَمَّرِش، على أحد الاحتمالين، أي: على أن الأولى من الميمين نون أدغمت في الميم. أما الآخر فهو:

٢ . فَعَّلل: همَّرش، على أنهما ميمان، لا نون وميم.

٢ . نَفْعَوِل: نخورش.

٤٣ ظاهرة الإلحاق ٤٩٨.

جـ المُلحق بالرباعي المزيد بحرف:

المُلحق بـ (فِعْلال) نحو (سِرْداح):

عضيمة:

١ . فِعْلال، بتكرير اللام: جلباب.

٢ . فِعْوال: جلواخ.

٣ . فِعْيال: جريال.

٤ . فِعْمال: هرماس.

٥ . فِعْنال: فرناس.

٦ . فِعْلان: سرحان.

الوهيبي:

٧ . فِعْلاء: علباء.

القرني:

٨ . فِنْعال: قنعاس.

٩ . فِيْعال: ديباج.

١٠ . تِفْعال: تمثال.

١١ . إِفْعال: إشراب.

١٢ . فِمْعال: سمحاق.

١٣ . فِعْلايَة: درحاية.

١٤ . فِئْعال: رئبال.

الملحق بـ (فُعْلُول) نحو (عُصْفور):

عضيمة:

١ . فُعْلُول، بتكرير اللام: بهلول.

٢ . فُعْلوس: قدموس.

٣ . فُعْلوت: سبروت.

القرني:

٤ . فُعْلُول، بزيادة اللام الأولى: زهلوق.

٥ . أُفْعُول: أخدود.

٦ . فُنْعُول: عنظوب.

٧ . تُفْعُول: تُؤثور.

٨ . يُفْعُول: يُسروع.

٩ . فُعْمُول: جُذمور .

١٠ . فُعْنُول:غُرنوق.

١١ . فُعْلُوم: كُسعوم.

١٢ . فُمْعُول: شُمحوط.

١٣ . فُعْيُول: بُزْيُون.

الملحق بـ (فِعْلِيل) نحو (قِنْدِيل):

عضيمة:

١ . فِعْلِيل، بتكرير اللام: حِلْتيت.

٢ . فِعْلِيت: عفريت.

٣ . فِعْلِين: غسلين.

٤ . فِعِّيل: سكِّين.

القرني:

٥ . إفْعِيل: إنجيل.

٦ . فِنْعِيل: زِنبيل.

٧ . فِهْعِيل: صهميم، على أحد احتمالين[٤٤].

الملحق بـ (فُعْلال) نحو (قُرْطاس):

عضيمة:

١ . فُعْلال، بتكرير اللام: فُسطاط.

٢ . فُعْوال: عنوان.

٣ . فُعْلان: سلطان.

٤ . فُعّال: عُنّاب.

---

٤٤ ينظر أبنية الإلحاق ٢٧٤.

القرني:

٥ . فُوعال: طومار.

٦ . فُعْلاء: خُشّاء.

٧ . فُنْعال: عنظاب.

٨ . فُعْنال: كرناف.

الملحق بـ (فَعَلُول) نحو (قَرَبُوس):

عضيمة:

١ . فَعَلُول، بتكرير اللام: حَلَكوك.

٢ . فَعَلُوت: تربوت.

القرني:

٣ . فَعَلُون: قلمون.

الملحق بـ (فُعالِل) نحو (عُلابِط):

عضيمة:

١ . فُعامِل: دلامص.

٢ . فُعائل: حطائط.

القرني:

٣ . فُماعِل: دمالص.

٤ . فُعانِل: فُرانق.

٥ . فُناعِل: فناخرة.

٦ . فُواعِل: جوالق.

٧ . فُعالِل، بزيادة اللام الأولى: عكالد.

٨ . فُعالِيَة: عرانية.

الملحق بـ (فَعْلُول) نحو (صَعفُوق):

القرني:

١ . فَيْعُول: بيقور.

٢ . يَفْعُول: يَنبوع.

٣ . تَفْعُول: تعضوض.

٤ . فَعْلُون: زيتون.

الملحق بـ (فَعْلال) نحو (خَزْعال):

القرني:

١ . فَيْعال: بَيطار.

٢ . فَعْلان: ميدان.

٣ . تَفْعال:تنواط.

٤ . فَوْعال: حوقال.

٥ . فَعْوال: عمواس.

الملحق بـ (قَعْنَسى) نحو (جَحْجَبى):

القرني:

١ . فَوْعَلى: خوزلى.

٢ . فَيْعَلى: خيزلى.

٣ . أَفْعَلى: أجفلى.

٤ . فَنْعَلى: شنفرى.

٥ . فَعْوَلى: قعولى.

الملحق بـ (فُعْلُلّ) نحو (طُرْطُبّ):

القرني:

١ . أُفْعُلّ: أُردنّ.

الملحق بـ (فِعَلّى) نحو (سِبَطْرى):

القرني:

١ . فِعَلْنى: عرضنى.

الملحق بـ (فَعَلُّوَة) نحو (قَمَحْدُوَة):

عضيمة:

١ . فَعَنْلُوَة: قلنسوة.

د . الملحق بالرباعي المزيد بحرفين:

الملحق بـ (فَعْلَلان) نحو (زَعْفَران):

القرني:

١ . فَيْعَلان: قيروان.

٢ . فَوْعَلان: صولجان.

٣ . أَفْعَلان: أرونان.

٤ . فَعْلَمان: هيلمان، على أحد الرأيين[٤٥].

الملحق بـ (فِعْلِلان) نحو (جِنْدِمان):

القرني:

١ . فِعْلِيان: حذريان.

٢ . نِفْعِلان: نِرسيانة.

٣ . إفْعِلان: إربيان.

الملحق بـ (فُعْلُلان) نحو (عُقْرُبان):

القرني:

١ . فُعْلُوان: عنفوان.

٢ . أُفْعُلان: أُرجوان.

---

٤٥ ينظر أبنية الإلحاق ٣١١.

الملحق بـ (قَعْظُلان) نحو (تَرَجْمان):

القرني:

١ . فَيْعُلان: خيزران.

الملحق بـ (فِعِنْلال) نحو (جِعِنْظار):

عضيمة:

١ . فِعِلْعال: سرطراط.

٢ . فِعِنْلال، بتكرير اللام: فرنداد.

الملحق بـ (فِعْلِلاء) نحو (طِرْمِساء):

القرني:

١ . فِعْلِياء: جربياء.

٢ . فِعْلِلاء، بتكرير اللام: رمدداء.

الملحق بـ (فُعْلُلاء) نحو (قُرْفُصاء):

القرني:

١ . فُنْعُلاء: قنبراء.

هـ الملحق بالخماسي المزيد:

الملحق بـ (فَعْلَلِيْل) نحو (سَلْسَبِيْل):

عضيمة:

١ . فَعْلَلِيْل، بتكرير اللام: قمطرير.

٢ . فَنْعَلِيْل: عنتريس.

٣ . فَعْفَعِيْل: مرمريس.

القرني:

٤ . فَوْعَنِيْل: سوذنيق.

الملحق بـ (فَعْلَلُوْل) نحو (عَضْرَفُوْط):

عضيمه:

١ . فَعْلَلول، بتكرير اللام: حندقوق.

٢ . فَيْعَلُوْل: عيطموس.

٣ . فَعْلَلوت: عنكبوت.

٤ . تَفْعَلُوت: ترنموت.

القرني:

٥ . فَنْعَلول، بتكرير اللام: حندقوق، على رأي.

٦ . فَنْعَلوت: عنكبوت، على رأي.

٧ . فَيْعَلُوْن: حيزبون، على رأي.

الملحق بـ (فَعَلَّى) نحو (قَبَعْثَرى):

القرني:

١ . فَعَوْلَلى: حبوكرى.

ثانيًا: مفهوم الإلحاق في الميزان

بالتأمل في مفهوم الإلحاق بالصورة التي عرضناها فيما سبق يتضح لنا أن كثيرًا من القضايا المتصلة بالمفهوم تحتاج إلى مراجعة؛ إذ ليست كلها على قدرٍ كافٍ من التسليم بها بحيث يسهل أن تُقبل على إطلاقها. وأكثر هذه القضايا إثارة للنقاش وحاجة إلى المراجعة أصول الإلحاق العامة التي سبق التنويه عنها.

وأولُ هذه الأصول أصلٌ يتسع للكلمات التي يدخلها التصريف جميعًا، ويخرج منه ما لا يُدرس في علم الصرف أصلا لعدم قبوله التصريف. وأعني بذلك قولهم: إن "الإلحاق يدخل في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة"[٤٦]. وهذا الأصل لا بد أن يدخل فيه أيضًا ما لا يستقيم أن زيادته للإلحاق، مع أنه من الأسماء أو الأفعال المتصرفة، نحو "كتاب، وعجوز، وقضيب"، ونحو "أكرم، وقاتل". ولهذا كان لا بد ضرورةً من أن يُقيَّدَ هذا الأصلُ بأصلٍ آخرَ هو: "لا تكون زيادة الإلحاق من حروف المد إلا طرفًا"[٤٧].

غير أن هذا التقييد بالأصل المذكور لم يرتضه بعض النحاة. فقد ذهب ابن جني متابعًا أستاذه أبا علي الفارسي إلى إجازة وقوع واو المد ويائه حشوًا للإلحاق، بشرط ألا تجاورا الطرف، كما في "طومار، وديماس"[٤٨]. وذهب الرضي إلى جواز وقوع الألف خاصة حشوًا للإلحاق في الأسماء دون الأفعال. وحجته في ذلك أن من ذهب من النحاة إلى منع أن تكون الألف حشوًا في الأسماء للإلحاق، نحو "عُلابط، وسرداح، وخاتم، وعالم" قد رأى أنه يلزمها التحريك في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك الألف في مقابلة حرف أصلي. وأنكر وجود محذور من تحريك ألف في مقابلة

---

[٤٦] ينظر شرح الشافية للرضي ١ /٥٢.

٤٧ ينظر الممتع ١ /٢٠٦ ـ ٢٠٧.
٤٨ ينظر الخصائص ١ /٢٣٣ ـ ٢٣٤، ٢ /٤٨٣.

أصلي، ومع التسليم بذلك: لا يلزم تحريك ألف "علابط" في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف. وعدَّ . نظرًا لعدم قيام الدليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق . "خاتم" ونحوها ملحقة بـ "جعفر"[٤٩]. أما الزمخشري فأجاز وقوع حرف المد للإلحاق حشوًا في الأفعال دون الأسماء، كما في "تغافل"[٥٠].

وإن إجازة الزمخشري خاصة وقوع حرف المد للإلحاق حشوًا في الأفعال تندرج عنده فيما يقتضيه أصل آخر، يُمَيِّزُ بموجبه ما هو ملحق مما ليس بملحق، ويجمع على التسليم به النحاةُ كافة، هو: تطابق مصادر الأفعال الملحقة والملحق بها، والاتفاق في التصاريف. ولهذا أَوْرَدَ في جملة أمثلة الأفعال الملحقة المضعَّفَ نحو "تكلَّمَ"، وجعلها ملحقةً بنحو "تدحرج". وعورض الزمخشري في المثالين: تغافل، وتكلم، بأن الزيادة فيهما تطرد في إفادة معنى. كما عورض بأن الموافقة في التصاريف ليست الموجبة للإلحاق، وإن كانت من شروطه[٥١].

ولم يكن إخراج تضعيف العين من الحروف الملحِقة عند الصرفيين حاسمًا في تمييز ما هو من الأبنية ملحق مما هو غير ملحق بوضوح تام في جميع الأحوال. إذ مع أن من المعلوم أن تضعيف العين يطرد في إفادة معنى، ولهذا جزم غير واحد منهم بأن تضعيف العين لا يكون ملحِقًا أبدًا، وردت بعض الصيغ المشكلة، جعلت بعض النحاة يدرجها مع النماذج الملحَقة، وهيَّأ ذلك لظهور الخلاف والجدل فيها. من ذلك قول أبي علي الفارسي: إن نحو "عُلَّيْق" ملحق بغُرْنَيْق، فردَّ قولَه هذا تلميذُه ابن جني[٥٢]. وجعل ابن يعيش قِنَّبًا ملحقًا بدِرْهَم، مع أنه قد قال: ((وتضعيف العين لا يكون ملحقًا))[٥٣].

---

٤٩ شرح الشافية للرضي ١ /٥٧ ـ ٥٨.
٥٠ المفصل ٢٧٨.
٥١ ينظر أبنية الإلحاق ٤٧.
٥٢ المخصص ٨ /١٦٤، عن أبنية الإلحاق ٤٧.
٥٣ شرح المفصل ٧ /١٥٦.

ويبدو أن في تضعيف عين الاسم وزيادة المد فيه في غير الطرف إشكالاً آخر، من جهة أن الاسم ليس من تصاريفه المصدر كالفعل، إلا أن يُجعل فعلا افتراضًا. ويبدو أيضًا أنَّ جَعْلَ الاسمِ كالفعل، لتُرى هيئة المصدر منه لو كان فعلا، قد تنبه إليه إمام النحاة سيبويه. إذ ذكر مسألة زيادة الاسم بتضعيف عينه والمدّ غير طرف، في موضع من كتابه، والمضعَّف في موضع آخر منه، قال في الأول: ((وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة، نحو سفرجل، كما تُلحَق ببناتِ الأربعة بناتُ الثلاثة، نحو حوقل، فكذلك كل شيء من بنات الأربعة جاء على مثال سفرجل، كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال جعفر ملحقًا بالأربعة، إلا ما جاء مما إن جعلته فعلاً خالف مصدرُه بنات الأربعة؛ ففاعل نحو "طابق"، وفَعَّل نحو سُلَّم))[٥٤]. وهو نص واضح من سيبويه في أن هاتين الزيادتين في الأسماء كزيادتهما في الفعل، فلا تُلْحِقان في الاسم قياسًا عليهما في الفعل؛ إذ لو جعلتَ سلَّمًا فعلا لكان مصدره التسليم، وكذلك الطابَق مصدره المطابقة. وعلى هذا القياس كان ينبغي على ابن يعيش مثلا ألا يعد قِنَّبًا ملحقًا بدرهم، كما ورد في نصه المنقول آنفًا؛ لأن مصدره المفترض: التقنيب، ومصدر الدرهم: الدرهمة.

غير أن سيبويه في الموضع الثاني الذي ذكر فيه المضعف لم يلتفت إلى هذا القياس، فجعله ملحقًا؛ لموافقته الملحق به في تصاريف الأسماء. يقول: ((واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناءَ بنات الأربعة، وأُلحق ببنائها، فإنه يُكسَّر على مثال مفاعل كما يكسر بنات الأربعة، وذلك نحو: جدول وجداول، وعِثْيَر وعثاير، وكوكب وكواكب، وتولَب وتوالب، وسُلَّم وسلالم، ودُمَّل ودمامل... وما لم يُلحَق ببنات الأربعة وفيها زيادة وليست بمدّة فإنك إذا كسَّرته كسرته على مثال مفاعل، وذلك تنضب وتناضب، وأجدل وأجادل، وأخيل وأخايل))[٥٥].

---

٥٤ الكتاب ٤ /٢٩٠.
٥٥ الكتاب ٣ /٦٠٣.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الزيادة التي يحكم بأنها في هذا الباب للإلحاق، وفي غيره لمعنى أو لتكثير الكلمة، تخضع لضوابط الحكم بأصالة الحرف أو زيادته في عمومها. فما كان من الزوائد يجعل الكلمة موافقة لأخرى في تصاريفها حُكم على الزيادة بأنها للإلحاق، وعلى الكلمة المزيد فيها بأنها ملحقة. غير أن هذا الأمر مشروط بوجود أصل يُلحَق به، وذلك أحد أصول الإلحاق المنوه عنها فيما سبق. ولا بد في هذا الملحق به من أن تكون حروفه كلها أصول، أو أن يكون أقل في عدد حروف الزيادة من الملحق، بحيث إما أن تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي، وإما أن يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة بعينها، وهذان أصلان آخران. وعلى هذا لا تكون زيادة الإلحاق إلا بحرف أو حرفين، وهو أيضًا معدود عندهم من الأصول المميزة للإلحاق. فهذه أصول أربعة نجمل مناقشتها مجتمعة فيما يأتي من سطور.

يعوّل الصرفيون في باب الإلحاق على قانون "النظير". فيرون أن المزيد لغير معنى مطرد هو مما ألحق بنظير له، حروفه كلها أصول أو أقل في زوائده منه، ما وجدوا في أبنية العربية المسموعة ذلك المسمى بالنظير، ويخرجون من الإلحاق ما ليس له نظير إلى باب "التكثير"، وربما قالوا: لغير الإلحاق. ولذلك أنكر الخليل . فيما رواه عنه سيبويه . أن تكون "هُمَّقِع" ملحَقة، قال: ((لما لم يكن في بنات الخمسة على مثال "سُفْرَجِل" لم تكن الأولى من الميمين اللتين في "همّقِع" نونًا فتكون ملحَقة بهذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام))[٥٦]. وفي المنصف: ((فأما "جُلَعْلَع" فليس ملحَقًا بسَفَرْجَل؛ لضمّ الجيم. ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل "سُفَرْجَل" بضم السين فيُلحق هذا به. ولكن العين واللام كررتا فيه لغير الإلحاق، ونظيره ذُرَحْرَح))[٥٧]. ولهذا ذكروا أبنية كثيرة قالوا: إن زيادتها لغير الإلحاق، منها: "قَبَعْثَرى، باقِلّى، سُمانًى، كُمَّثْرى، مَعَدّ،

٥٦ الكتاب ٤ /٣٠٣.
٥٧ المنصف ١ /١٧٨.

جُبُنّ، طُرْطُبّ، كَنَهْبُل، قَرَنْفُل، حُنْتَأْل، تَرْقُوَة، جُلَنْدى، حُنْطِئَة، ذَرَبَيًّا،عَرْقُوَة، عَلانِيَة، فَهامِيَة، يَلَنْجوج[٥٨].

ويعني ذلك بالتأكيد أنه لو نُقل عن بعض العرب في بعض لغاتهم المختلفة أنهم قالوا: سُفَرْجل بضم السين، أو نطقوا بكلمة أخرى على نحو هذه الصيغة، لتحولت كلمة (جُلَعلع) مثلاً إلى الإلحاق بعد أن كانت لغيره. هذا مع أن ما جمعه اللغويون من لغات العرب المختلفة يتسم بسمات، منها: أنه لم يصلنا من لغات العرب إلا أقلها كما ورد في مقولة أبي عمرو بن العلاء المشهورة. ومنها: أن المدونة اللغوية ينتمي مجموعها إلى قبائل مختلفة وجماعات لغوية متباينة، يشكل على الباحث اللغوي جعل العربي يريد إلحاق بناء ببناء آخر ورد في لغة غيره ويختلف عما في لغته هو، ولا سيما مع إثبات قصد العربي إلى إلحاق بنية ببنية أخرى، وهو ما سيناقش في موضع لاحق من هذه الدراسة. على أن النحاة ذكروا في بعض الألفاظ أنها ملحقة في لغةٍ وغير ملحقة في لغة أخرى، نحو ذفرى وتترى، بسبب تنوينها عند بعضهم وعدم تنوينها عند آخرين، بالنظر إلى قانون منع الصرف للتأنيث ودلالة الصرف على غير التأنيث، فجُعل الغرض منه الإلحاق[٥٩].

لقد ذهب الصرفيون إلى أن الواو في "قَرْنُوَة" لغير الإلحاق، وجعلوا الياء في "قرنيت" للإلحاق، مع أن الياء في الثانية بدل من الواو في الأولى. قال ابن جني: ((الواو في "قَرْنُوَة" زائدة للتكثير والصيغة، لا للإلحاق ولا للمعنى. وكذلك الواو في "قَلَنْسُوَة" للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى))[٦٠]. ثم قال في موضع آخر: ((ومن ذلك قولهم: "القَرْنُوَة" للنبت، وقالوا: قرنيت السقاءَ، إذا دبغته بالقَرْنُوَة. فالياء في "قرنيت" الآن للإلحاق، بمنزلة "سلقيت" و"جعبيت"، وإنما هي بدل من واو "قرنوة" التي هي لغير الإلحاق))[٦١]. هذا لأن ما له نظير كسلقيت ، وقرنيت، يحتم القول بالإلحاق؛

٥٨ ينظر أبنية الإلحاق ٢٧ ـ ٢٩.
٥٩ ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢ /٢٨٢.
٦٠ الخصائص ١ /٢٢٨.
٦١ الخصائص ١ /٢٧٧.

لاتفاقه في التصاريف مع ما قيل إنه ملحق به، وعدم النظير كما في القلنسوة والقرنوة يحتم القول بعدمه.

غير أنهم في أحوال أخرى اضطروا إلى القول بالإلحاق بما لم يُلفظ به. وذلك حين رأوا في بعض الألفاظ أمارة من أمارات الإلحاق، هي فك الإدغام مع موجبه، وسنناقش هذه الأمارة فيما يأتي من صفحات. قال ابن جني: ((ولا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعمالُه. ألا ترى إلى قول سيبويه في "سؤدَد": إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ. هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدَّره ملحقًا هذا به. فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سُرْدَدًا وسُؤْدَدًا بما لم يفوهوا به ولا تجشموا استعماله))[٦٢].

وإن ما نُقِل عن العرب أنهم نطقوا به من الأبنية، وحمل الصرفيون ما وافقه في التصاريف من الأبنية الأخرى على الإلحاق به، لمما يتصل أشد الاتصال بالمنهج الذي قام بناء عليه تعداد أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، مجردة ومزيدة، وكذلك منهجهم في تعيين الأصلي والزائد من حروف الكلمة. فأبنية الثلاثي المجرد من الأسماء هو جميع ما أمكن من القسمة العقلية المنطقية مما توافر فيه احتمال النطق في اللسان العربي بثلاثة أحرف، مع الحركات الممكنة للحرفين الأولين منهما. ومن الأفعال ما أمكن تحريك ثانيه فقط بالحركات الثلاث في الماضي، فهو ثلاث صيغ ضرورة، ثم مع تغيير حركات العين في المضارع، وهو ما يعرف بأبواب الثلاثي الستة. أما الرباعي فإن الفعل لا يتأتى منه إلا صيغة واحدة مفتوحة الأول والثالث وساكنة الثاني في الماضي كـ "دَحْرَجَ"، ولا يتأتى له في المضارع غير صيغة واحدة أيضًا كـ "يدحرِج". وأما الاسم فقد اثبت دارسو العربية القدماء للمجرد خمسة أبنية هي "فَعْلَل،

---

٦٢ الخصائص ٢ /٣٤٥.

وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ"، واختلفوا في سادس هو "فُعْلَل"، بضم الأول وفتح الثالث. ويحسن أن نقف هنا على الخلاف في هذه المسألة؛ لعلاقته بما نحن بصدده.

مال أكثر دارسي العربية القدماء إلى متابعة سيبويه في إثبات خمسة أبنية مجردة للرباعي كما ورد في كتابه[٦٣]، وإلى إنكار السادس، وهو "فُعْلَل". وأثبت هذا البناء آخرون احتجاجًا بنقل كلمة وردت عن العرب لا سبيل إلى إنكارها هي "جُخْدَب"، وهو رأيٌ أثر عن الأخفش. ويكمن سبب الخلاف في هذه المسألة أن جخدبًا هذه رويت بضم الدال، فيكون الفتح فيها . إن ثبت . للتخفيف. وأورد بعض المنتصرين لرأي الأخفش كلمات أخرى على هذه الزنة، غير أنها رويت بالوجهين (الضم والفتح). فاستند المنكرون إلى حجة العدول عن الأصل، وهو الضم، إلى التخفيف بالفتح، ويستند المثبتون . كابن يعيش مثلا . إلى أن الألفاظ التي وردت عن الفراء وغيره نحو برقع وطحلب ((وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رده))[٦٤]. وروي أيضًا أن الأخفش حكى لفظ "جُؤْذَر" ولم يحك فيه الضم[٦٥].

ولعل من الدال هنا أن ابن يعيش . وهو ممن اختار إثبات هذا البناء كما جاء في نصه المذكور . استدل على صحة الإثبات بورود كلمات ملحقة بهذا البناء فقال عقب كلامه المتقدم: ((ويؤيد ذلك أنهم قالوا: سُؤْدَد، وعُوطَط، فسؤدد من لفظ "سيد" وعوطط من لفظ "عائط". فإظهار التضعيف فيها دليل على إرادة الإلحاق، كما قالوا: "مَهْدَد"، و"قَرْدَد" حين أرادوا الإلحاق بجَعْفَر))[٦٦].

ومن الملحوظ هنا أنه ينبني على هذا الخلاف أمور، يهمنا منها في هذا السياق أن من تمسَّك بعدم وجود "فُعْلَل" في أبنية الرباعي حمل الإلحاقَ في "سُؤْدَد" على ما لم يخرج إلى اللفظ، كما مر في كلام ابن جني السابق، أو ألحق البناءَ المزيد بمزيد؛ فإن ((سيبويه قد ألحق قُعْدَدًا بـ "جُنْدَب" عندما وجد أن هذه الكلمة لا محالة مُلْحَقة ولم

---

٦٣ الكتاب ٤ /٢٨٩.
٦٤ شرح المفصل ٦ /١٣٦ ـ ١٣٧.
٦٥ ينظر شرح الأشموني ٤ /١٨٤.
٦٦ شرح المفصل ٦ /١٣٧.

يجد بناء تُلْحَق به، فألحقها بكلمة مزيدة وتأول أصالة النون))[٦٧]، أو أنكر أن تكون الزيادة فيها للإلحاق بل هي للتكثير، أو جَعَلَ الإلحاقَ بفُعْلُل كبُرْثُن وفُتحت تخفيفًا. أما من أثبت بناء "فُعْلَل" في مجرد الرباعي فقد زال عنده الإشكال، قال الشاطبي: ((قد ألحقوا بفُعْلَل، فقالوا: سُؤْدَد، وعوطَط، وعُنْدَد، وحولَل، قُعْدَد. والإلحاق لا يكون إلا بأصل بناء، ففُعْلَل بلا إشكال أصل بناء، ولم يثبته سيبويه؛ إذ لم يحفظه، أو لم يتحقق نقله عنده))[٦٨].

ومع أن أكثرهم لم يثبت للرباعي غير هذه الأبنية الستة (الخمسة المتفق عليها والسادس المختلف فيه) أورد بعضهم في الرباعي المجرد على صيغة "فَعْلِل" كلمة "طَحْرِبَة"[٦٩]. كما نُقل عن ابن جني أنه حكى "فِعْلُل" بكسر الأول وضم الثالث نحو "خِزْفُع، وزِئْبُر، وضِئْبُل"[٧٠]. وأورد بعضهم "فُعَلّ" بضم الأول وفتح الثاني نحو "خُبَعْث، ودُلَمْز"[٧١]. وواضح أن النحاة قد مالوا إلى تقليل أصول الأبنية ما أمكن، بحصرها أولاً فيما ثبت عن الثقات سماعه ، وثانيًا فيما كانت حروفه كلها من غير حروف الزيادة، ثم الاتجاه نحو الحكم بالزيادة على ما يحتمل من الحروف الزيادة لغير معنى، إما بالحمل على الإلحاق، أو على التكثير، أو على الإلحاق بما لم يخرج إلى اللفظ.

لا يتردد الصرفيون في القول بزيادة الواو في "حَوْقَلَ" وفي"كوكبٍ"مثلا، والياء في نحو "سيطرَ" ونحو "زينب"؛ لأن لهم في القول بالإلحاق بنحو "دحرجَ" ونحو "جعفرٍ" المجردتين قطعًا ما يقابل عدم العذر في وجود أي دليل على الزيادة؛ إذ تثبت الواو والياء في جميع التصاريف، ولا دليل من الاشتقاق على زيادتهما. بل يمكن القول أيضًا: إن إثبات الإلحاق في مثل هذه الألفاظ بموافقة الرباعي المجرد في التصاريف كافة يمكن أن يعد . لولا القول بالإلحاق . إثباتًا لأصالة الواو والياء فيها. وهذا الأمر

---

٦٧ أبنية الإلحاق ٣٣. وينظر الكتاب ٤ /٤٢٥، وشرح السيرافي المخطوط ١١ /٨٧، عن أبنية الإلحاق ص ٥٥.
٦٨ شرح الشاطبي على الألفية ٢٩٠، ٢٩١، عن أبنية الإلحاق ٣٣.
٦٩ ينظر الممتع ١ /٦٧.
٧٠ ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ /٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤، الممتع ١ /٦٩.
٧١ ينظر شرح الأشموني ٤ /١٨٥.

فيما أظن من تبعات القول بالإلحاق ولوازمه الضرورية. إذ أرى أنا أن واو "كوكب" مثلا ليست واوًا مدية من جنس ما يزاد في الغالب على البنية المكوَّنة من صوامت حتى يمكن أن يُحكم عليها بالزيادة. بل هي واو ساكنة مفتوح ما قبلها استُعملت في بنية اللفظ كالصامت، فدخلت في بنيته الأصلية، ولم تسقط في التصاريف، ولم يدل اشتقاق اللفظ على أنها زائدة بحالٍ ما. وكان يمكن لولا القول بالإلحاق عدُّها عندهم على زنة "فَعْلَل". وكذلك كان يمكن أن يعدّوا "سَيْطَر" على زنة "فَعْلَلَ".

أما تأكيد أغلبهم أن زيادة الإلحاق تكون في مقابل حرف أصلي في الملحق به، أو أن يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة، ولا بد بالضرورة من ألا تكون زيادة الإلحاق أكثر من حرفين، فلم يسلِّم بذلك الرضي في شرح الشافية. إذ قرر العلماء بناء على الأصول المذكورة أن زيادة الإلحاق في "اقْعَنْسَسَ" هي إحدى السينين، فهي الزيادة الملحقة لها بـ "احْرَنْجَمَ"، أما الهمزة والنون ففي مقابل الهمزة والنون، فلما رأى الرضي أن الأمر يؤول إلى شيء واحد قال: ((وأنا لا أرى منعًا من يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة. فنقول: زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم))[٧٢]. وقد يمكن أن يقال أيضًا فيما لم يعد ملحقًا باحرنجم كـ "اغدودن" الذي نفى ابن السراج أن يكون ملحقًا بسبب أن ليس في الأربعة مثل "احْرَوْجَم"[٧٣]: إنه تحقق الغرض من الإلحاق، فاتفق في التصاريف مع "احرنجم"، وإن لم يُعَدَّ ملحقًا فآل الأمر إلى شيء واحد كما قال الرضي. وربما كان مآل الأمر إلى شيء واحد هو ما شجع الشيخ عضيمة على عد الأمثلة الآتية ملحقة بـ "سِنِمّار" مع أنها غير مشتملة على الزيادة بعينها، وهي: حِلِبْلاب، جِلِبْلاب، سِرِطْراط، فِرِنْداد، وأشكل ذلك على الدكتور القرني[٧٤].

---

٧٢ شرح الشافية للرضي ١ /٥٥.
٧٣ ينظر الأصول ٣ /٣٦٨.
٧٤ ينظر المغني ٧٨، أبنية الإلحاق ٥٦.

وإن مآل الأمر إلى شيء واحد هو ما شجع الرضي نفسه أيضًا على مخالفة الجمهور في منعهم وقوع حرف الإلحاق صدرًا إلا بمساعد، حيث يرون أن أَلَنْدَدًا ملحق بسَفَرْجَل لوجود النون زائدة مع الهمزة، ولما لم يوجد معها مساعد في نحو "أُبْلُم" لم يعدوها ملحقة بـ "بُرْثُن". قال الرضي: ((قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأول، فليس أبلم ملحقًا ببرثن، ولا إثْمِد بزِبْرِج. ولا أرى منه مانعًا؛ فإنها تقع أولا للإلحاق مع مساعد اتفاقًا كما في ألندد، ويلندد، وإدْرَوْن، فما المانع أن يقع بلا مساعد؟))[٧٥].

هذا ولأن الإلحاق في الأسماء لا يكون إلا ببنية المفرد لا الجمع استشكل عضيمة قول العلماء، ومنهم سيبويه والمبرد والرضي: إن ياء "ثمانية" و"علانية" للإلحاق، فقال: ((والمعروف أن بناء "فَعالِل" و"فَعالِلَة" مختص بالجمع ولا يكون مثله في المفردات؛ فليس لنا بناء في مفردات العربية يُلحَق به نحو ثمانية وعلانية. قال الرضي: إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة. وقد ذكرت نصوصًا كثيرة صريحة في أنه لا بد من وجود بناء يُلحَق به، وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة. ولا أظن أحدًا يستسيغ إلحاق المفرد ببناء الجمع، وما هدف الإلحاق حينئذٍ؟))[٧٦].

أما كون الإلحاق لا يكون إلا في الثلاثي والرباعي لإلحاقهما بأكثر منهما في عدة الحروف فقد خرج عليه العلماء حين قالوا: إن تاء "أخت" للإلحاق بـ "قُفْل"، وتاء "بنت" للإلحاق بـ "ضِرْس". قال عضيمة: ((ولست أستسيغ أن تكون تاء بنت وأخت للإلحاق؛ لأمرين: (١) . أن إلحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل أحد به، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين. وإذا كان "ابن" يُكسَّر على "أبناء" كما يكسر "ضرس" على "أضراس" فما الذي أفادته تاء الإلحاق؟ والإلحاق إنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحَقة معاملة الملحَق به في التصغير والتكسير، وهنا ابن من غير تاء يكسر تكسير ضرس... (٢) . التاء في "بنت" و"أخت" تدل على معنى، وهو التأنيث. وإن

---

٧٥ شرح الشافية ١ /٥٦.
٧٦ المغني ٧٠ - ٧١.

كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق لأنها تدل على معنى، وهو المد، فلا أقل من منع تاء بنت وأخت كذلك))[٧٧].

وقضية (الإلحاق والمعنى) مما يشكل كثيرًا في باب الإلحاق. فمع أنهم يقيمون ما يشبه الحد الفاصل بين المزيد للإلحاق والمزيد للمعنى تجد أن ما قيل إن زيادته للإلحاق يتداخل مع كون الزيادة تفيد معنى. وتتدرج أحوال التداخل بتفاوت ملحوظ، يصل بعضها إلى التباس ما زيد لمعنى وما زيد للإلحاق. وقد مر بنا في الصفحات السابقة من هذه الدراسة خلاف النحاة فيما زيد بتضعيف أو ألف في نحو "تكلَّمَ، وتغافل"، وهو ما يغني عن إعادته هنا.

وضع النحاة ضابطًا رأوا أنه القول الفصل في علاقة الإلحاق بالمعنى، هو: عدم الاطراد في إفادة زيادة الإلحاق المعنى، وليس عدم الدلالة على المعنى بإطلاق. قال الرضي: ((ولا نحتِّم بعدم تغيُّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يُتوهَّم))[٧٨]. ويعني كلامهم في هذه المسألة أن زيادة الإلحاق لا تؤدي إلى معنى قياسي. غير أن هذا الأمر لا يستقيم لهم على إطلاقه؛ إذ لا مناص من أن يكون أمر ما قيل إنه زيادة للإلحاق في هذه الحال إما أنه لا دليل على زيادته، وحينئذ ينبغي أن يعد أصليًّا لا زائدًا، كما في "كَوْكَب وجَوْهَر، وسَيْطَرَ وهَيْمَنَ" ونحوها،كما مرّ، وإما أن يدل الاشتقاق على زيادته وحينئذ لا فرق بينه وبين الزيادة لمعنى، اللهم إلا أن يُقال: إنها لا تطرد في إفادة المعنى، بمعنى: أنها لا تزاد في كل بنية لإفادة المعنى نفسه. على أن الدكتور القرني بتتبعه أبنيةَ الإلحاق في معجم الصحاح أثبت من جهةٍ أن الجوهري يورد اللفظ الملحق بلفظ آخر في المادة التي يرى أن حرفًا ما معينًا زيد على الأصول للإلحاق، بناء على المعنى. وهذا معناه أنه يحتكم إلى الاشتقاق في إثبات زيادة الإلحاق. وأثبت من جهة أخرى لأبنية الإلحاق الفعلية من خلال ما جمعه من المعجم معاني صرفية قياسية، كالجعل والصيرورة والإزالة. وجعل المخرج من التشابه في هذا الجانب بين الأفعال الملحقة وغير الملحقة الاتفاق في المصادر بين التي تعد

---

٧٧ المغني ٧١ ـ ٧٢.
٧٨ شرح الشافية ١ /٥٢.

ملحقةً والملحق بها، في حين أن المزيد لمعنًى لا يتطابق في المصدر الشائع مع ما يماثلة في الحركات والسكنات من المجرد؛ إذ "أكرم" المزيد لمعنى يشابه "دحرج" المجرد لكنه لا يطابقه في المصدر[٧٩].

ويبدو أن التشابه الشكلي بين بنية وبنية يكون في العربية في أحوال متعددة مختلفة، لا ينبغي في نظري خلطها ومعالجتها بوجه واحد في جميع الأحوال. وسبق أن لحظنا أن القدماء عالجوا ما هو مزيد لغير المعنى، فقرروا أن ما له نظير يشابهه في الشكل ملحق وما ليس كذلك زيادته للتكثير. هذا مع أنهم يعللون زيادة الإلحاق بغرض إلحاق بنية بأخرى في الشكل، فكأنَّ ما فتشوا في الأبنية له عن نظير فلم يجدوه ليس لزيادته غرض. وقد تتشابه الأبنية شكليًّا أيضًا على غير هذه الصفة كما في "أكرم" و"دحرج" اللتين مضى الحديث عنهما قريبًا، وينطبق عليهما أيضًا نحو "قاومَ" و"علَّمَ" و"شيطنَ" وغير ذلك. على أن التشابه في الحركات والسكنات في الكلمات التي مُثِّل بها هنا يحكمه نوع الكلمة، أي: أن كون الكلمة مثلا فعلا ماضيًا على أربعة أحرف يحتم البدء بفتح ثم سكون، وهكذا. على أن تطابق مصادر الأفعال وعدمه، والاتفاق أو الاختلاف في الصفات المشتقة منه كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وكذا التكسير والتصغير في الأسماء، يخضع قبل كل شيء إلى معايير تتعلق بتعداد الحروف وأنواع الأحرف المزيدة في اللفظ. وغير خافٍ أن تصرفات الاسم الرباعي وما فوقه، ولا سيما التكسير والتصغير، تكاد تكون مطردة، لا فرق بين هو ملحق وما هو ليس كذلك بشيء منها، فلا فرق بين (قَرْدَد) الملحقة بجعفر و(نَرْجِس) غير الملحقة بشيء، والتي لو نطق بنحو (جَعْفِر) لصارت ملحقة بها، ولا بين (سُرْدُد) الملحقة ببرثُن، ولا بين (قِنْديل) وبين (منديل، ومسكين، وإكليل، وسرداح، وعصفور، وقربوس،..إلخ) في تكسير أو تصغير أو غير ذلك، مع أن كل واحدة من المذكورة من باب، ولا بين (سفرجل) التي يحذف خامسها في الجمع والتصغير وبين غيرها مما يعامل كذلك مما هو أكثر من الأربعة كعندليب وهكذا. ثم ما فائدة أن

٧٩ أبنية الإلحاق ٨٧.

نقول فيما زاد عن الأربعة: إنه أُلحق بمثله ما دام قانون التصغير والتكسير يُنظر فيه إلى الزائد، ومن الأصول ما زاد عن الأربعة، فيحذفان؟ إذ المعوَّل عليه في ذلك كله إنما هو عدة الحروف والحركات والسكنات والزوائد التي أُلِف إعلالها بالقلب أو بالحذف في التصريف. أما الأفعال فعندي أن بعض ما زاد عن الثلاثة مما فيه زيادة تكون بها الصيغة دالة على معنى معين قد خُصِّص لها مصدر معين بصيغة معينة؛ لتدل صيغته على صيغة الفعل من غير أن يُحتاج إلى ذكره. فالإفعال كـ "الإكرام" يدل على أَفْعَل كـ "أَكْرَمَ"، والمفاعلة تدل على "فاعل"، والتفعيل يدل على "فعَّل"، والتفعلة تدل على "فعَّلَ" المعتل، والتفعُّل يدل على "تفعَّلَ"، وهكذا. أما ما عدا ذلك فقياسه صيغ المصادر الأخرى التي قيل إنها للأفعال الملحقة، ولكنها كما هو ملاحظ مطردة. فلا دخل للإلحاق في شيء من ذلك.

أما جعل العربي بناء ما على مثال بناء آخر أكثر منه في عدة الحروف ليتصرف تصرفه، وهو ما صرحوا به في تعريف الإلحاق كما مضى، فإنه يتضمن حتمًا وعي العربي بذلك والقصد إليه. وممن ذكر "القصد" صراحةً ابن مالك، فقد قال في تعريف الإلحاق ما نصه: ((الزائد إما للإلحاق وإما لغيره. فالذي للإلحاق ما قُصِدَ به جَعْلُ ثلاثي أو رباعي موازنًا لما فوقه))[٨٠]. ويبدو أن النحاة . حتى من لم يصرح منهم بالقصد . لم يكن ليداخلهم فيه شك، فهو مسلَّم به معتقَد بصحته من لدن عامة المتقدمين، بدليل عدم إثارتهم المسألة أو الخلاف حولها. غير أن بعض المتأخرين، وهو ابن عقيل، لما رأى أن لا وجه للتسليم بان العربي قد قصد حقًّا أن يلحق بناء ببناء أنكر القصد؛ إذ لا داعي إليه، وجَعَلَ ذلك اعتبارًا نحويًّا فقط. ونقل ذلك عن أبي حيان أيضًا[٨١].

٨٠ متن التسهيل في المساعد ٤ /٧١.
٨١ ينظر المساعد ٤ /٧٢.

لا يُتصَوَّرُ أبدًا قصد العربي إلى مشاكلةٍ ما بين البنى إلا المشاكلة الدالَّة من حيث الشكل على معنى وظيفي مقصود إليه مستفاد من الصيغة نفسها، بحيث لو تغيرت الصيغة لتغير المعنى الوظيفي معها، ولا يمكن تأديته لو اختلفت هيئتها. وذلك نحو الماضي والمضارع والأمر من الأفعال، والمصدر والمشتقات، وصيغ التثنية والجمع والتصغير والنسب من الأسماء. هذه الصيغ إنما جعلت لتدل بهيئاتها على معنًى لا يحتاج المتكلم إلى بيانه بأوصاف وعبارات إضافية. أما ما عدا ذلك ونحوه مما لا غرض في اللغة له فلا يُتصور. وإن مشاكلة الصيغ للدلالة على المعنى الوظيفي هي التي أدت إلى عدم الإدغام في كثير مما قالوا: إن عدم الإدغام فيه مع موجبه أمارة على الإلحاق.وهذا يقودنا في هذا الموضع من الدراسة إلى مناقشة أمارات الإلحاق التي يرون أنها دالة عليه مائزة بينه وبين ما ليس من الباب بعامة.

إنَّ نطق العربي بـ "جَلْبَبَ" و"شَمْلَل"ونحوهما، مما قال فيه النحاة: إن عدم الإدغام دالٌّ على إرادة إلحاقه بـ "دحرج"، ولولا ذلك لأدغم لموجب الإدغام، إنما فرضه شكل الفعل الماضي الرباعي المفتوح الأول ساكن الثاني المفتوح الثالث المبني آخره على الفتح على النحو الذي قدمناه في الصفحات السابقة. وهذه الصيغة التي جاء عليها هذان الفعلان ونحوهما هي صيغة كل ماض رباعي، سواء أكان مجردًا أم ثلاثيًّا زيد عليه. إذ لم يدغم شيء على هذا النحو فيما زاد عن الثلاثة إلا ما كان منه ثلاثيًّا مضعَّفَ اللام مزيدًا من أوله إما بالهمزة كـ "أقرَّ"، وإما بغيرها مما البنية فيه ساكنة الأول وأتي للتوصل إلى النطق به بهمزة الوصل، نحو افتعل كـ "اشتدَّ"، وانفعل كـ "انشقَّ، واستفعل كـ "استقرَّ"، وافعالَّ ومخففه افْعَلَّ كـ "احمرَّ واحمارَّ". وليس في العربية من الأفعال الماضية ما هو على زنة "فَعَلَّ"، حتى يقال: جَلَبَّ، أو شَمَلَّ. ولو أدغم الحرفان لخرجنا من الصيغة والمعنى المستفاد من هيئتها الشكلية بالكامل.

ومما لا شك فيه أن المتكلم أيضًا ينحو نحو الإدغام أحيانًا، ونحو فك الإدغام أو تجنبه والامتناع عنه أحيانًا أخرى، مثلما ينحو نحو الإبدال والإعلال بالقلب والحذف والتصحيح،كل ذلك لإرادة التخفيف والخروج من الثقل، أو إن تعذر النطق باللفظ، أو للإبانة وتجنب اللبس، ونحو ذلك مما يعد من الأغراض اللغوية الوظيفية، أو من العلل والأسباب اللغوية المحضة. يُمتنع على سبيل المثال عن الإدغام في الثلاثي المضعّف كـ "شَدَّ" مثلا إذا اتصل بضميرٍ يؤدي الإدغام معه إلى التباسه بضمير آخر. فإن أُتي مع هذا النوع بضمير الفاعلين "نا" امتُنع عن الإدغام لئلا يلتبس لو أدغم بـ "نا" المفعولين. ولو فصل بين الفعل والضمير بالياء مثلا فقيل "شدَّيْنا" لالتبس المضعف بمعتل الآخر، فصار كأن الفعل "شدَّى" كـ "زكَّى"[٨٢]. ولو أريد إسناد هذا النوع إلى نون النسوة مع الإدغام لالتبس شدَّ بشَدَّنَ، ومرَّ بمرَّن وهكذا. وتتصل هذه المسألة بالقاعدة المشهورة، وهي: إسكان آخر الفعل الماضي مع ضمائر الفاعل وتحريكه مع ضمير المفعول، كما في ضربْنا وضربَنا، ولا يتأتى التشديد بعد السكون؛ لأن أول المدغمين ساكن.

والمتأمل في سائر الكلمات التي قيل: إن فك الإدغام فيها يدل على إرادة الإلحاق، يلحظ سبق الحرف المكرر غير المدغم بساكن غير مدّ. فمن الأفعال ما سبق ذكره آنفًا كشملل وجلبب، ومن الأسماء قردد ومهدد وعفنجج وسؤدد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد جيء في الفعل بمدغم بعد ساكن حين أمكن أن يُجمع في الكلمة بين ساكنين كسابَّه واحمارَّ، وفي الاسم مثل الضالين والحاقة. وفي المقابل نجد أن حروفًا أدغمت فيما قيل إنه من الملحق، نحو عِرْبَدّ وقِرْشَبّ الملحقتين بـ "جِرْدَحْل". أما في غير ذلك فإن الفعل إن كان ثلاثيًّا عينه ولامه من جنس واحد مال المتكلم إلى الإدغام في الأحوال المعتادة إن لم يعرض ما يوجب الفك؛ لأن المتكلم لم يجد في الوجهين المختلفين (أي: مع الإدغام ومع الفك) غرضًا لغويًّا ما، وكذلك لم يخرج أحد الوجهين الصيغة عن هيئتها الدالة، فمال إلى أخفهما. وإن كان الفعل على أكثر من الثلاثة فإن الإدغام يغير هيئة الكلمة الدالة ويحدث هيئات ليست من هيئات

---

٨٢ ورد عنهم مثل هذا التخفيف، نحو ما رووه من قولهم: قصيت أظفاري. وربما كان مما يسهل ذلك عدم اشتباه ما خفف من ذلك بالياء بألفاظ أخرى؛ إذ لا يوجد "قصَى" فتشتبه معها "قصَّ".

الفعل في شيء بحسب ما تبين سلفًا، فامتنع عنه. ولذلك لم يرد في الرباعي صيغة "فَعَلَّ" مثلا. وحين أريد الإتيان بكلمة حرفاها الأخيران من جنس واحد جاءت على صيغة "فَعْلَلَ" المشابهة لجميع الصيغ مجردة ومزيدة، مثل: أَفْعَلَ، وفاعَلَ، وفَعَّلَ..، وتسير في النمط مع ما هو أكثر من الرباعي مثل: افتعل وانفعل واستفعل..إلخ، وجميعها تنتهي بمتحركين بالفتح. ولم يخرج عن هذا القانون إلا ما مر ذكره قريبًا من الثلاثي المضعف الآخر المزيد من أوله بهمزة أو بغيرها، ويجري عليه من حيث الإدغام وعدمه ما يجري على المجرد، كما هو معلوم. ومن المعلوم أيضًا أن الثلاثي المشدد جاء منه في سياق واحد ما هو مدغم وما هو غير مدغم بحسب إرادة البيان وتجنب الإلباس. ففي صيغتي التعجب مثلا يقال: ما أشدَّه، ويقال أيضًا: أشدد به، بالإدغام في الأولى والفك في الثانية؛ لأن فك الإدغام في الثانية يرام منه البيان وعدم الإلباس. وقد نلحظ مشابه أخرى لهذا الأمر تؤدي فيه ظاهرةٌ لغوية أخرى . تشبه إلى حد كبير الإدغامَ . غرضًا لغويًّا ما كما يؤدي عدمها غرضًا لغويًّا آخر. ومن ذلك مثلا تجنب الإعلال مع موجبه في صيغتي التفضيل والتعجب، فيقال مثلا: هو أطول من فلان، وأخوف منه، وما أطوله، وما أخوفه، مع موجب الإعلال؛ من أجل المحافظة على الصيغة الدالة، ولأن الصيغة تقتضي في الواو بقاء سكون ما قبلها وتحريكها، فتصح لزومًا. ويمكن بناء على ذلك القول في صيغة "أشدد به": إن الصيغة تقتضي إسكان ما قبل أول المتماثلين، فيتحرك أول المتماثلين لزومًا.

أما الاسم فإن ما أوردوا منه من غير المدغم، كالأمثلة التي سبق ذكرها، لا أظن أن عدم الإدغام فيه ملزم للقول بإرادة إلحاقه بشيء؛ لأن الاسم لا يُستنكر أن يأتي منه أمثلة مدغمة وأمثلة غير مدغمة؛ لكثرة أبنية الأسماء ولكثرة الأحوال الممكن أن تأتي عليها أبنيته، ومنها بطبيعة الحال ما يقتضي السكونُ قبل الحرف المكرر امتناعَ الإدغام قطعًا كما مر. بل لقد ذكر بعضُ العلماء أن من الأبنية ما هو مختص بالأسماء، فلم يأت منه مكرر الحرف إلا غير مدغم، وذلك نحو المدَد، والعدَد، والأمر الجلَل، ونحو ذلك. وقد ذكر ابن الناظم في شرحه على ألفية والده أن وزن

"فُعْلَل" المتحدث عنه شيئا سبق مختص بالأسماء، فقياسة الفك، كما في "جدد" و"ظلل" "حلل". ولذلك لم يعد نحو "عُوطَط" و"سُؤْدَد" ملحقًا بجُخْدَب[٨٣].

حار العلماء في تفسير تكرير الحرف من غير إدغام في ألفاظٍ، كانت الأصول تقضي بأصالة كليهما، فحقهما أن يُدغما. فلما لم يكونا مدغمين حصل الخلاف في أولوية الاعتداد بشيئين: أيُقضى على ذلك بأنه مما فُك فيه الإدغام وأُدغم في نظائره، وإن عُدَّ بذلك شاذًّا؟ أم يُعتد بالإظهار دليلا على أن الزيادة للإلحاق فيُحكم بالزيادة على ما حقه الأصالة؟ وذلك نحو "يأجَج"، و"مأجَجَ". ووصفَ ابنُ الحاجب أول الاحتمالين بالضعف؛ لأنه رأى أن الاعتداد بالإلحاق مسوِّغًا من مسوغات الصناعة النحوية المطمأن إليها للزيادة أولى من القول بالشذوذ. لكنه قال: إنه يقوّيه "مَحْبَب" علمًا[٨٤]. واختاره الرضي[٨٥]. وعندي أنه لولا ربط مسألة فك الإدغام بالإلحاق ما ترددوا في القول بالأول. وقد مر بنا حديثهم عن سؤدد، وحملهم إياه تارة على الإلحاق بما لم يخرج إلى اللفظ وما لم يستعمل في اللغة، وتارة على الإلحاق بـ "جُنْدَب" المزيد وتأوُّل أصالة النون فيه؛ ليحافظوا على القول بأن علة فك الإدغام فيه الإلحاق.

أما الأمارة الأخرى التي جُعلت دالَّةً على الإلحاق مائزةً له فهي أنَّ هناك أبنيةً قيل إنها خاصة بالإلحاق، وأبنيةً خاصة بالتأنيث، وأبنيةً مشتركة بين التأنيث والإلحاق. فإذا جاءت الخاصة بالإلحاق دلت عليه؛ لأنها مختصة به، وإذا جاءت المشتركة فُرِّق بين الأمرين بالتنوين أو لحاق تاء التأنيث له، وهما علامتان للإلحاق. وهذه الأبنية هي لأسماء منتهية بإحدى علامتي التأنيث: الألف المقصورة والألف الممدودة. فالمختصة بالإلحاق ثلاثة أوزان: "فَعَلّى" نحو حبنكى وسبندى، و"فَعَلَّى" نحو حبركى وصلهبى، و"فَعَلْنى" نحو عفرنى. ومن الممدودة وزنان هما: "فِعْلاء" كعِلباء، و"فُعْلاء" كقوباء[٨٦]. وما عدا ذلك إما مشتركة وإما خاصة بالتأنيث، وهي الغالبة. ومن الملحوظ أن أمارةَ كونها للتأنيث فقط هي عدمُ ورود مثلها في الأبنية العربية مما ليس آخره ألف فيُلحق هذا به. وواضح هنا التداخل بين الحكم بدلالة لفظ الاسم على تأنيث أو تذكير بناء على حقيقة تصور المتكلم لذلك، فيسند المتكلمُ الفعلَ

---

٨٣ شرح ابن الناظم ص ٨٢٥. وينظر شرح الأشموني ٤ /١٨٤ ـ ١٨٥.
٨٤ الشافية ص ٨٠.
٨٥ شرح الشافية ٢ /٣٨٧.
٨٦ أبنية الإلحاق ٧١، ٧٦ ـ ٧٨.

أو الوصفَ إليه على وَفْقِ إحدى الحالين، وبين الاستدلال على أحدهما بالإلحاق بنظيرٍ أو عدمه.

إن القول بغرضٍ ما لزيادة حرف مزيد معيَّن، يتردد هذا الغرض بين إرادة إلحاق بنية ببنية أخرى إن وجدت هذه البنية الأخرى والتكثير إن لم توجد، وللتأنيث إن جاء في نهايته إحدى ألفي التأنيث ولم تلحقه تاء التأنيث، لم يكن ليُلجئ إليه ضرورة حقيقية من ضرورات التحليل اللغوي. إذ مع وجاهة أن يعين الحرف الزائد، وأن تعين أيضًا أسباب زيادته ببيان المعنى الذي زيدت للتعبير عنه مما قام في ذهن المتكلم، لا يلزم البحث عن غرضٍ لم يقم في ذهنه إن لم يوجد. ومن المقبول القول بالغرض في تأدية المعنى لما زيد لمعنى، ولما زيد للدلالة على التأنيث بعلامة مميزة للتأنيث في نهاية البنية إن كان المراد بها تأنيثه قصدًا كما هو معهود. أما القول بالإلحاق أو التكثير غرضين للزيادة فقد سبق فيما مضى ذكر ما يشكل عليه. أما التكثير فإن أقل ما فيه الإيهام بأن العرب تروم تكثير عدد حروف الكلمة، أو أن الكلمات المزيدة للتكثير أكثر في عدة حروفها من غيرها، وفي ذلك كله نظر؛ إذ ليست الأبنية التي خُرِّجت زيادتها على التكثير كلها على كل حال مما كثر عدد حروفه. فعدة حروف "عَفَنْجَج" الملحقة بـ "سَفَرْجَل" مثلا أكثر من عدة "تَرْجِس" و"تَنْضُب" اللتين زوائدهما للتكثير، لكنها تتساوى في الوقت نفسه مع "كَنَهْبُل" و"قَرَنْفُل" اللتين زيدتا للتكثير أيضًا.

وبعد: فإن مفهوم الإلحاق الصرفي قد أحاط به . كما اتضح من عرضه في الصفحات السابقة . غير قليل من الأوهام التي أدى إليها التكلف في ضبط الصناعة الصرفية وإحكام قواعدها وقوانينها بصورة لم تخل من المبالغة فيها. وكان يمكن تجنب كثير من إشكالات المفهوم لو اقتصر فيه على المعنى اللغوي للإلحاق، بحيث يقال: إن بنية ما وافقت غيرها في عدة الحروف وفي الحركات والسكنات؛ حتى لا يؤدي ما ذهبوا إليه في هذه القضية إلى مخالفة بعض الأصول المستقرة التي فُسِّرت في ضوئها ظواهرُ صرفيةٌ أخرى، ومن بين أهمها أصالة الحرف وزيادته، وإلى التحكم في أحكام والتأنيث والتذكير، وبعض أحكام الدلالة. بل لعل عدم القول بالإلحاق مما يؤدي إلى تجانس التحليل فيما زيد لغير معنى مطلقًا، من غير أن يكون بعضه للتكثير وبعضه الآخر للإلحاق، لمجرد وجود بنية أخرى من المجرد لهذا

وعدمها لذاك. وقد رأينا فيما سبق عند بعض الباحثين أن بعض الإشكالات يمكن الخروج منها بالاعتبار اللغوي للإلحاق، لا كما صُوِّر في مصنفات القدماء بضوابطه وأصوله وأمارائه.

كان يمكن الخروج من تناقض ما قال فيه سيبويه تارة: إنه ملحق، وتارة: ليس بكذلك، وهو نحو سُلَّم من الأسماء، ومن إشكال إلحاق نحو تمسكن وتمدرع وتمندل وتغافل وتكلم بتدحرج، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري واستشكله ابن يعيش وغيره، ومن إشكال إلحاق ثلاثي بثلاثي، والإلحاق بصيغة الجمع من الأسماء لا المفرد، واستشكل هذين الأمرين عضيمة، ومن إشكال جعل عضيمة حلبلاب وجِلِبّاب وسِرِطراط وفِرِنداد ملحقة بسنمّار، وهو ما استشكله الدكتور القرني، ومن إشكال ما وجدت فيه أمارة من أمارات الإلحاق من غير نظير، ومن إشكال تخريج الزيادة في ألفاظ وعدم شمول التخريج نفسه لألفاظ أخرى لا تختلف عنها في شيء إلا في عدم وجود النظير، ومن إشكال تحمل القول بزيادة ما لا تثبت أصول الزيادة المعتبرة زيادته، ومن تحكيم ما أساس القول به اللفظ كالإلحاق فيما أساسه المعنى والدلالة كالدلالة على التأنيث والتذكير. كان يمكن الخروج من ذلك كله وغيره مما عُرِض فيما مضى لو اقتُصر في مفهوم الإلحاق على المعنى اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة من حيث عدة الحروف والحركات والسكنات، بقطع النظر عن الزيادة وموضعها في اللفظين، ودون أن تكون هذه المشاكلة غرضًا مقصودًا في ذاته.

المراجع:

الدوريات:

. مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ٢) المجلد الثاني، سنة ١٤١٠هـ.

الكتب:

. أبنية الإلحاق في الصحاح. مهدي بن علي القرني، ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، سنة ١٤٢٠هـ.

ـ الأصول في النحو. ابن السراج، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ.

. التبصرة والتذكرة. الصيمري، تحقيق فتحي عليّ الدين، ط ١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٢هـ.

. التتمة في التصريف. ابن القبيصي، تحقيق محسن العميري، ط ١، مكة المكرمة: مطبوعات نادي مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، ط ١،القاهرة: مطبعة الأمانة، سنة ١٤١٠هـ.

. تاج العروس. الزبيدي، دار الفكر، بدون تأريخ.

. الخصائص. ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٨هـ.

. الخلاصة الصرفية. إبراهيم الفيفي، مطابع التراث، بدون تأريخ.

. سر صناعة الإعراب. ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دمشق: دار القلم، سنة١٤٠٥هـ.

. شرح ألفية بن مالك. الأشموني، ترتيب مصطفى أحمد حسين، دار الفكر.

. شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، بدون تأريخ.

ـ شرح الشافية. الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢هـ.

. شرح الكافية الشافية . ابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط ١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥هـ.

. شرح المفصل. ابن يعيش، عالم الكتب.

. شرح الملوكي. ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، حلب: المكتبة العربية، سنة ١٣٩٣هـ.

. الشافية في علم التصريف. ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد عثمان، ط ١، مكة المكرمة: المكتبة المكية، سنة ١٤١٥هـ.

. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، سنة ١٤٠٢هـ.

. القاموس المحيط. الفيروزأبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٧هـ.

. الكتاب. سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري، تحقيق غازي طليمات، ط ٢، دمشق: دار الفكر، سنة ١٤٠١هـ.

ـ لسان العرب. ابن منظور، ط ١، بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـ.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، تحقيق محمد كامل، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥هـ.

ـ المغني في تصريف الأفعال. محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، دار الحديث، سنة ١٩٨٨م.

ـ المفصل في علم العربية. الزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، ط ١، بيروت: دار إحياء العلوم، سنة ١٤١٠هـ.

ـ الممتع في التصريف. ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، بيروت: دار المعرفة، سنة ١٤٠٧هـ.

ـ المنصف. ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ.